شروط وأحكام خدمة ("تحويل الأموال من التجارى/ "AlTijari Send ")

ملاحظات مهمة عن خدمة تحويل الأموال من التجاري ("AlTijari Send ")

1. خدمة تحويل الأموال من التجاري ("AlTijari Send ") متاحة فقط لعملاء البنك التجاري الكويتي عبر تطبيق البنك على الهواتف الذكية .CBK Mobile App ومن خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
2. لا يمكن إجراء تحويل للأموال دون إنشاء مستفيد.
3. لا يمكن إلغاء التحويلات بمجرد إرسالها لأن معظم التحويلات تكون فورية. ويخضع الإلغاء لموافقة المستفيد. ويجوز للبنك المستفيد أيضاً خصم جميع الرسوم المحلية المطبقة من المبلغ الأصلي.
4. يتم تطبيق الحدود التالية على معاملات خدمة ("AlTijari Send "):

أ- الحد الأدنى لمبلغ التحويل 10 دينار كويتي أو ما يعادله
ب- الحد الأقصى لمبلغ التحويل 7,500 د.ك أو ما يعادله. لكن يجوز أن يكون هذا الحد أقل بالنسبة لبعض الدول.
قد تكون الحدود أقل بالنسبة لبعض الدول.

5. سوف يتم رفض التحويلات من قبل البنك المستفيد في حالة وجود مشاكل فنية أو مشاكل متعلقة بالنظام. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للبنك المستفيد أيضاً رفض التحويل في الحالات التالية:

أ- تفاصيل حساب المستفيد غير صحيحة
ب- حساب المستفيد غير نشط
ج- الاخفاق في الالتزام بسياسة البنك/فحص الاحتيال/القائمة السوداء.

6. لن يتم استرداد رسوم معاملة التحويل في حالة رفض المعاملة أو إلغائها.\
7. معظم التحويلات إما فورية أو شبة فورية. ومع ذلك، وحسب المبلغ المستلم و/أو الأوقات النهائية لاستلام التحويلات في دولة المستفيد، يمكن إضافة التحويل إما في نفس اليوم أو في اليوم التالي.
8. قد يتم تعليق التحويلات بسبب متطلبات الالتزام / سياسة البنك / فحص الاحتيال. ويتعين على العملاء تقديم المعلومات/المستندات الداعمة التي يطلبها البنك. سيتم إضافة هذه التحويلات إلى حساب المستفيد أو رفضها بناءً على الفحص مقارنة بالقائمة السوداء.
9. يمكن أن يتأخر قيد الإضافة على حساب المستفيد إذا: (أ) وجدت مشكلات فنية/متعلقة بالنظام غير متوقعة مع بنك المستفيد أو "غرفة المقاصة الآلية (ACH)" في بلد المستفيد، و (ب) كانت التحويلات خاضعة لعملية مراجعة الالتزام و/أو الاحتيال لدى بنك المستفيد.

10. يتم استلام أغلبية الحوالات كاملة. ومع ذلك، يمكن للبنك المستفيد خصم رسوم تمرير المعاملة من إجمالي المبلغ الذي سيتم استلامه. ويتم فرض هذه الرسوم من قبل غرفة المقاصة الآلية (ACH) في دولة المستفيد.

شروط وأحكام خدمة تحويل الأموال من التجاري("AlTijari Send ")

الشروط والأحكام التالية «الشروط والأحكام/شروط الاستخدام» تحكم استخدام خدمة «**AlTijari Send** » التي يقدمها البنك التجاري الكويتي «البنك» إلى عملائه من خلال القنوات الإلكترونية، والتي تشمل تطبيق التجاري على الهواتف الذكية ومن خلال موقع البنك التجاري الإلكتروني على شبكة الانترنت.

هذه الشروط والأحكام ملزمة قانوناً للعميل إلى الحد الذي لا تتعارض فيه مع التزامات العميل التعاقدية أو القانونية الأخرى تجاه البنك التجاري الكويتي ("البنك").

1. من المفهوم أن تحويل الأموال باستخدام خدمة «**AlTijari Send**» سوف يتم على مسؤولية ونفقة العميل وأن البنك لا يتحمل أي مسؤوليه أو تكاليف في حال حدوث تأخير أو خطأ إجرائي أو تقني أو رفض الاستلام من قبل البنك المستفيد.
2. يفوض العميل البنك تفويضا شاملاً غير مشروط وغير قابل للإلغاء في أن يستجيب حسب رؤيته المطلقة، دون الرجوع إلى العميل وبعد استيفاء جميع الإجراءات اللازمة، لأي استفسارات أو استعلامات يتم استلامها من أي من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى فيما يتعلق بالتحويلات والعمليات بأي من أو كل الحسابات الخاصة بالعميل، بما يتفق مع سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولا يتعارض مع سياسة أمن المعلومات.
3. يلتزم العميل بتقديم المستندات الداعمة لعملية التحويل، وهذه المستندات قد تتضمن مستندات جديدة أو محدثة خاصة بتطبيق مبدأ أعرف عميلك وأية مستندات أخرى ذات صلة بكل عملية تحويل أو ذات صلة بصاحب الحساب.
4. يقر العميل بمسؤوليته الكاملة عن صحة أية مستندات أو بيانات يقدمها للبنك دون أدنى مسؤولية تترتب على البنك عن أي منها.
5. يفوض العميل البنك في استيفاء كافة المعلومات عنه لدى أي جهة حكومية أو غير حكومية والاطلاع عليها.
6. يقر العميل بعلمه التام وموافقته على أن أية طلبات تعديل أو الغاء يتم تقديمها منه يجب أن تكون ملحقة بطلب خطي موقع من قبله يسلم في أحد أفرع البنك أو أية من القنوات المعتمدة علماً أنه يتم العمل على تلك الطلبات خلال أوقات العمل الرسمية فقط مع مراعاة الفارق الزمني عند إجراء التحويلات الخارجية.
7. يلتزم العميل – بموجب هذا – بكافة القوانين المعمول بها في دولة الكويت وشروط وأحكام البنك التجاري الكويتي وشروط وأحكام مؤسسة ماستركارد حول العالم ويلتزم بعدم استخدام الخدمة في أي عملية شراء أو الحصول على خدمات أو أية أغراض مخالفة للقانون ويتحمل العميل كامل المسئولية القانونية التي قد تنشأ عن مخالفة ذلك – كما يحق للبنك التجاري الكويتي في هذه الحالة وقف التعامل على كافة حسابات العميل والسحب والحجز.

يقر العميل بما يلي:

1. اطلاعه وفهمه وموافقته والتزامه بجميع القوانين والأحكام المتعلقة بكافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك، مع التزامه بكافة الشروط والأحكام.
2. أن توقيعه على أي من الطلبات والإقرارات الخاصة بالبنك تعتبر بمثابة موافقة نهائية على ما ورد بها، مع عدم أحقيته للرجوع أو الاحتجاج على ما ورد فيها بعد التوقيع.
3. يحق للبنك وقف أية حسابات في حالة الشك بوجود مخالفة قانونية أو شبهه مالية أو تعاملات مريبة كما له الأحقية بالسحب والحجز على أي حساب يخص العملاء دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه، بما يتفق مع سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
4. في حال طلب العميل إلغاء التحويل لأي سبب كان فإنه يقر بموافقته على تحمل مصاريف الإلغاء (رسوم خدمة Al Tijari Send) بالإضافة الى مصاريف بنوك المستفيد إن وجدت، هذا بالإضافة إلى تحمله للتغيرات في أسعار صرف العملات بشأن ذلك التحويل.
5. لا يتحمل البنك مسؤولية احتجاز الحوالات من قبل بنك المستفيد في حال وجود شبهه قانونيه على المستفيد.
6. البنك غير مسؤول عن أي تأخير في تحويل الأموال عبر خدمة Al Tijari Send في حال القوة القاهرة والكوارث الطبيعية أو تغيير القوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة أو تعطيل النظام الإلكتروني أو خطأ من مزودي الخدمة أو فشل في الإرسال عبر Al Tijari Send أو سوء وسائل الاتصال لدى العميل، ويتحمل العميل المخاطر الناجمة عن هذا التأخير سواء كانت هذه الأسباب سالفة الذكر محلية أو دولية.
7. من المتفق عليه أنه لا يحق للعميل مطالبة البنك بأي تعويض عن أي ضرر أو بأية تكاليف أو مصاريف قد تنشأ/ تنتج عن أي دفعات تتم على رقم حساب المستفيد والذي كان العميل قد قام بتزويد البنك به في بيانات المستفيد في طلب التحويل باستخدام خدمة Al Tijari Send
8. يقر العميل بتحمله لأية رسوم يتم تطبيقها من قبل البنك عن خدمة Al Tijari Send، وتخصم من حساب العميل الذي يقوم بالتحويل أو من المبلغ الذي يحوله إلى المستفيد النهائي.
9. يلتزم العميل بتحمل كافة التكاليف بما فيها العمولات/ الرسوم / المصاريف / الفرق في أسعار صرف العملات المترتبة في حالة تم رفض التحويل من بنك المستفيد لأي سبب كان.
10. البنك غير مسؤول عن عمليات الاحتيال الواقعة من الغير اثناء تحويل الأموال وكذا الإهمال أو سوء السلوك المتعمد من العميل.
11. يقر العميل بالموافقة على تطبيق البنك للعمولات المبينة في قائمة الرسوم والعمولات المعلنة من البنك وما يطرأ عليها من تغييرات مستقبلا وفقا للسياسات والتعليمات المصرفية.
12. يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية حيال العميل وفقا للقانون رقم 106/لسنة 2013 ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ر ب / ر ب أ /432 / 2019) والتعديلات اللاحقة لهما في حال وجود أي شبهة متعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب، دون أدنى مسؤولية على البنك، ويجوز للبنك القيام مباشرة بتجنيب أي أموال محوله في حالة تضمنها شبهة عمليات غسل أموال و تمويل الإرهاب ،كما يحق للبنك تأخير التحويل بغرض التحقق، أو الامتناع عن التحويل للاشتباه بالعمليات بأنها غسل أموال أو تمويل إرهاب أو التحويل إلى أفراد مدرجين ضمن القائمة السوداء لأي دولة أو تخضع لأي عقوبات مفروضة عليها دولياً أو التحويل لأي اسم أو كيان وهمي.

تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقا لقوانين دولة الكويت وتكون أية نزاعات قضائية أو دعاوى بين العميل والبنك من الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الكويت ولا يمنع ذلك من أحقية البنك في اتخاذ أي اجراء قانوني ضد العميل أمام أي جهة قضائية أو قانونية سواء كان ذلك داخل دولة الكويت أو خارجها.

يحق للبنك تعديل أو إضافة أو إلغاء أي شرط من هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى العميل وفقا للسياسات واللوائح المعمول بها لديه ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

تم وضع شروط الاستخدام باللغتين العربية والانجليزية، ومع ذلك، في حال وجود أي تعارض بين النص العربي والإنجليزي، يسري النص باللغة العربية.